تحتَلُّ مدينةُ القدسِ مكانةً خاصَّةً في تاريخِ الدِّياناتِ التَّوحيدِيَّةِ، وذلك لمكانتِهَا المقدَّسَةِ عند اليهودِ والمسيحيِّينَ والمسلمينَ، فللقدسِ مكانَتُهَا عند اليهوديِّ والمسيحيِّ والمسلمِ على السَّوَاءِ، فهي تُذَكِّرُنَا بمعتقداتِنا وقِيَمِنَا ومبادئِنا المشترَكَةِ، والَّتي تَنبَثِقُ من عَهدِ الخليلِ إبراهيمَ مع اللَّه -تعالى- فعدالةُ اللَّه ورحمتُهُ تُمَثِّلُ أُسُسًا لِقِيَمِنَا المشترَكَةِ، والتَّحدِّي الَّذِي يواجِهُنا هو بناءُ الرَّوابطِ السِّياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ لا أن نَفصِمَ عُرَاهَا.

وقد منحَتِ الطَّبيعةُ الفريدةُ للقدسِ دعاءَ النَّبِيِّينَ لِنَشرِ السَّلامِ بالعدالة والمصالحة بين النَّاسِ، إلَّا إنَّ القُدسَ أصبحت مَثَارًا للصِّرَاع، وأَحدَثَتِ انفعالاتٍ شديدة بين الفلسطينيِّينَ والإسرائيليِّينَ، ويمثِّلُ الوضعُ النِّهائِيُّ لمدينة القدس جُزءًا لا يتجزَّأُ لإتمام عملية السَّلامِ.

ومِن ثَمَّ، فمن المهمِّ أن نأخذَ في الاعتبَارِ العواملَ ووجهاتِ النَّظَرِ والمخاوفَ التَّالِيةَ.

أولًا: أَدَّى الاحتلالُ الإسرائيليُّ للمدينة وسياستُهُ الموجَّهَةُ لتغيير وضعِ مدينةِ القدسِ إلى حدوثِ تغييراتٍ دِيمُغرافِيَّة في القدسِ، وعلى الأخصِّ تقليلُ وجودِ المسيحيِّينَ والمسلمينَ هناكَ. لقد عرَّضَ الاحتلالُ عمليَّةَ السَّلامِ لخَطَرٍ كبيرٍ، وهو ما يُهَدِّدُ العلاقاتِ الثَّابتةَ، وما يتَّصِلُ بها من حُقُوقٍ وواجباتٍ.فما قامت به الدَّولةُ الإسرائيليَّةُ من تصرُّفَاتٍ أُحَادِيَّةٍ يُناقضُ قَرَارَاتِ الأمم المُتَّحدَةِ، كما أنَّ شَرعَنَةَ الاحتلالِ مُعَارَضَةٌ صريحةٌ للقانونِ الدَّوليِّ.

ثانيًا: لقد عَمَّقَت المزاعمُ الإقصائِيَّةُ والقراراتُ الأُحاديَّةُ نِطَاق الصراعِ، وربما يؤدِّي الإعلانُ الأخيرُ لرئيسِ الولايات المتَّحدةِ القاضِي بالاعترافِ بالقُدس عاصمةً لإسرائيلَ — إلى تَصعِيدِ الصِّراعِ الإسرائيليِّ الفلسطينِيِّ معَ ما ينجمُ عنه من عواقبَ بعيدةِ المَدَى. والحقيقةُ أنَّ المناهجَ المتحيِّزَةَ والإعلاناتِ الاستفزازيَّةَ لا تُؤدِّي إلى حُلُولٍ مَعقولةٍ ومُمكنةِ التَّنفِيذِ، كمَا لا تُؤدِّي إلى تسويَّاتٍ مقبولةٍ بين الطَّرفين؛ ولا بُدَّ لإرسَاءِ السَّلام المستَدَام من الاعتراف بالحقوق والواجباتِ التَّاريخيةِ والدِّينيَّةِ لكافَّة الأطراف المَعنِيَّةِ وكافَّةِ الدِّيانات واحترامِها جميعِهَا.

ثالثًا: لن يَلقَى أيُّ اتفاقٍ نِهَائِي-تُستَثنَي منه مدينةُ القُدسِ في إطارِ عمليةِ السَّلامِ — دعمَ الفلسطينيِّينَ أو الإسرائيليِّينَ، ولتَيسير عمليةِ السَّلامِ لا بُدَّ من عدم تَسييسِ قضيَّةِ القدس، والواجبُ أن تُعلَنَ القدسُ عاصمةً للأديان التَّوحيدِيَّةِ الثَّلاثةِ، على أن تكونَ مدينةً مفتوحةً لكافَّةِ المؤمنين والزُّوَّارِ من

أهل الأديانِ. ففي القدس المُوَحّدَةِ يجب أن لا تكونَ الأماكنُ المقدَّسةُ مجرَّدَ آثارٍ بل تعبيرات لمجتمعات مُفعَمَةٍ بالحياةِ والشُّهودِ والعِبَادَةِ.

رابعًا: تُعَدُّ القدسُ رمزًا للتَّعايُشِ السِّلمِيِّ بين الأديانِ التوحيديَّةِ الثَّلاثةِ، فعلى مَدَارِ قرونٍ عاشوا سَوِيًّا في قبولٍ واحترام مُتَبادَل، والواجبُ الحفاظُ على التَّشريعِ الخاصِّ الَّذي يُنَظِّمُ حقوقَ وواجباتِ الأديانِ الثَّلاثةِ وفقًا لما تَكفُلُهُ المعاهدَاتُ الدوليَّةُ وعُصبَةُ الأُمَمِ، وهو ما يُعرَفُ بالوضع الراهِن للأماكن المقدَّسة، وعلى الرغم من استمرارِ الحَساسيَّاتِ والتَّوتُّرَاتِ وحالةِ النُّفُورِ النَّاجِمَةِ عن عواملَ سياسيَّةٍ، فالدَّعوةُ موجَّهةٌ لأبناء إبراهيم لمنحِ صيغةٍ جديدةٍ للعَيشِ معًا في سَلامٍ في ظلِّ الوضعِ الخاصّ للقدس. ويجبُ على المجتمع الدَّوليِّ كَفالةَ حقوقِ طوائفِهَا، وخاصةً حقَّ الوصولِ إلى الأماكنِ المقدَّسة وحُرِّيَّة العبادة؛ ولا يمكنُ كفالةُ هذه الحقوقِ والواجباتِ إلَّا في ظلِّ قدسٍ مُوحَّدَةٍ لكلٍّ من دولةِ إسرائيلَ ودولةِ فلسطينَ مع سيادةٍ مُشترَكَةٍ بينهما أو مُقَسَّمَةٍ بين كلٍّ منهما على حِدَةٍ.

خامسًا: للقدسِ مَكانةٌ كبيرةٌ عند المسيحيِّينَ، فبالإضافة لكونِها مدينةَ الأنبياءِ؛ ففي هذه المدينةِ كانت وفاةُ المسيحِ وقيامَتُهُ، وفيها تأسَّست أوَّلُ كنيسةٍ، ومنها انتشر نورُ السَّماءِ إلى العالَمِ. تقِفُ كنائسُ القدسِ الموجودةُ هناكَ على مَدارِ القُرونِ حَرَسًا للمَشَاهِدِ المقدَّسة ضارِبَةً بجُذُورِهَا في عُمقِ تاريخِ المدينةِ، فلا بُدَّ من حِمايةِ المشَاهِدِ المقدَّسةِ والحقوقِ الشَّرعيَّةِ لمدينةِ القدسِ، كما يجبُ حمايةُ المسيحيَّةِ والإسلامِ في أيِّ تَسويَةٍ نهائيةٍ حولَ مستقبلِ القدسِ.

سادسًا: أَوَدُّ من موقِعِي - بوَصفِي مُنسِّقًا سابقًا لمجلسِ الكنائسِ العالميِّ- أن أذكِّرَكُم بأنَّ قضيَّةَ القدس أصبحت أَولَويَّةً على جدولِ أعمالِ المجلس منذُ نشأتِهِ عامَ ١٩٤٨م، وكما نصَّ الأمينُ العامُّ لمجلسِ الكنائس العالميِّ، فإنَّ سياسةَ مجلسِ الكنائس العالميِّ حولَ القدسِ تَتبَعُ سياسةَ الأمم المتَّحدةِ، وقد دعا مجلسُ الكنائسِ العالميُّ مرارًا إلى قدسٍ مفتوحةٍ للجميع، حيثُ مشاركة السَّيادةِ والمواطنة، مدينة لشَعبَين وثلاثةِ أديان:للمسيحيِّينَ والمسلمين واليهود (٣١ مارس ٢٠٠٥م).

سابعًا: بصفتي كَاثُولِيكُوس أَرمَن كِيلِيكيَّة، أودُّ أن أخبركم أنَّ أَسقُفِيَّةَ الأَرمَنِ موجودةٌ بالقدس منذ عامِ ٦٣٨ م، وفي عام ١٣١١م منحَ سلطانُ مصرَ أسقفيَّةَ الأرمنِ لَقَبَ (بَطرِيرك القدس)، ومنذُ ذلك الحينِ شغَلَ سبعٌ وتسعون منصبَ البطريرك في كَنيستِنا بمدينةِ القدسِ؛ ولكنيسةِ الأرمنِ العَدِيدُ من

الأَديرَةِ والمواقعِ الدِّينيَّةِ، وقد ضَمَّ بطارِكَةُ الأرمنِ في العَديدِ من المناسباتِ صوتَهم للصَّوتِ العام والجهودِ المشترَكَةِ لقادةِ الكنائسِ الأخرى بالقدس في الدَّعوةِ لحمايةِ حُقُوقِهم والعملِ من أجلِ السَّلام على أساسِ العَدَالةِ.

وعلى اليهوديَّةِ والمسيحيَّةِ والإسلامِ الوُقوفُ في وجهِ كافَّةِ النَّزَعَاتِ الإقصائِيَّةِ، والدَّعَاوَى الاستبداديَّةِ، والتَّصرُّفَاتِ الأُحَادِيَّةِ فيما يتعلَّقُ بالقُدسِ، وعليهم أن يؤكِّدوا طبيعَتَهَا الدِّينيَّةَ وطابعَهَا العالميَّ، فالواجِبُ على الأديانِ الثَّلاثةِ أن تعمَلَ سَوِيًّا مع المجتمعِ الدَّوليِّ لتَكوينِ رُؤيَةٍ حولَ القدسِ تَكفُلُ حُقوقَ الأديانِ الثَّلاثةِ وواجباتِهَا، وَتُعَمِّقُ تَعَايُشَهَا وتَعَاوُنَهَا في حالةٍ من السَّلامِ والوِئَام، وتُتِيحُ للحَجِيجِ والزُّوَّارِ الوصولَ الحُرَّ بوَصفِهَا مدينةً مُوَحَّدَةً ومَفتُوحَةً. يجبُ أن تكونَ القدسُ أُنمُوذَجًا يُحتَذَى في التَّرَابُطِ بين الشُّعُوبِ وإشعَاعِ عَدَالةِ اللَّهِ ورحمتِهِ على العالَمِ، كما يجبُ أن تكونَ مدينةً لها سيادَةٌ مُشتركةٌ؛ مدينةً للأديانِ التَّوحيدِيَّةِ.

وَخِتَامًا:

فإنَّ السَّلامَ حقيقةُ اللَّهِ الممنوحَةُ، ولا يمكنُ تحقيقُهُ بالقُوَّةِ، كَمَا لا يُمكِنُ شِرَاؤُهُ بالموَارِدِ الماليَّةِ؛ ولا يمكنُ تَقريرُهُ بالمصالحِ الجِيوسِياسِيَّةِ المزعُومَةِ.

إنَّ تحقيقَ السَّلامِ الحقيقيِّ الشاملِ والدَّائِمِ غيرُ ممكِنٍ إلَّا بالعدَالةِ، وقبولِ الآخَرِ، والاحترامِ المتبادَلِ.

آرمُ الأَوَّلُ

كَاثولِيكُوس كيليكيَّة